



المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences



PISSN:1812-8742

EISSN:2791-092X

Arcif: 0.375

Measuring and analyzing the impact of oil price fluctuations on the balance of payments in Iraq for the period 2022-2000

قياس وتحليل أثار تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات في العراق للمدة (2022-2000)

أ. د. امين محمد سعي الادريسي /المشرف

Ameen Mohammad Saeed Aledres
ameen.alidressi@su.edu.krd

غريب جعفر نوري البرزنجي /الباحث

Ghareeb Jaafer Noori Albarznji
ghareeb.noori@su.edu.krd

جامعة صلاح الدين - أربيل / كلية الإدارة والاقتصاد

Abstract:

Oil is one of the strategic commodities, and is important in international trade, and is the main source of energy in the world as a whole, and oil revenues constitute the main income in oil-producing countries, including Iraq, whose exports depend mainly on this commodity, which is a one-sided economy, as its percentage is close to (98%) of its total exports, and as a result of the economic and political conditions that the Iraqi economic reality has gone through, as it is one of the developing countries that suffers from fluctuations in its balance of payments in line with the fluctuations in oil prices significantly, which made it hostage to speculation in the global oil market, and the study aims to know the repercussions of these fluctuations in oil prices on the balance The Iraqi balance of payments. The study highlighted that oil price fluctuations play a major role in oil-exporting countries, as any rise or fall in oil prices leads to changes in the components of the balance of payments and then to the economic structure of rentier countries. This is due to the great relative importance of oil exports. In this context, it comes to show and measure the impact of global oil prices on the Iraqi balance of payments during the period (2000-2022), but the descriptive analysis used data for the period (2004-2021) due to the lack of data for that period that was used in the standard aspect, where the (VAR) model was used. The study concluded that there is a significant relationship in the short and long term, that the shock in the balance of payments leads to an increase in the balance of payments by (11244.24) million dollars in the first period, while in the second period it leads to a decrease in the balance of payments by (3916.83-) million dollars. The shock in oil prices does not affect the balance of payments in the first period, but in the second period, it leads to a decrease in the balance of payments by (-42.97) million dollars. Thus, there are variations in the impact of fluctuations in oil prices and the balance of payments, but these effects gradually decrease over time or periods in the long run. For example, in the seventh period, the impact of fluctuations in oil prices decreases as the balance of payments increases by (0.21) million dollars, and (17.94) million dollars as a result of a shock of one standard deviation that may occur in the oil price and the balance of payments, respectively.

Keywords: Oil, oil price fluctuations, balance of payments, econometric analysis

المستخلص:

يعد النفط من السلع الاستراتيجية، والهامة في التجارة الدولية، وهو المورد الرئيس للطاقة في العالم ككل، وأن العائدات النفطية تشكل الدخل الرئيس في الدول المنتجة للنفط، ومنها العراق والتي تعتمد صادراتها بشكل اساسي على هذه السلعة وهو اقتصاد احادي الجانب حيث تقترب نسبتها (98%) من صادراتها الكلية، ونتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها الواقع الاقتصادي العراقي كونه من الدول النامية والذي يعاني من تذبذبات في ميزان مدفوعاتها تماشياً مع تقلبات أسعار النفط بشكل كبير، مما جعلها رهينة للمضاربة في السوق العالمية للنفط، وتهدف الدراسة إلى معرفة انعكاسات تلك التقلبات لأسعار النفط على رصيد ميزان المدفوعات العراقي. حيث ابرزت الدراسة ان لتقلبات اسعار النفط دور كبير فيما يخص الدول المصدرة للنفط اذ اي ارتفاع او انخفاض في اسعار النفط تؤدي الى تغيرات في مكونات ميزان المدفوعات ومن ثم على الهيكل الاقتصادي للدول الريعية وهذا راجع الى الاهمية النسبية الكبيرة لصادرات النفط. وفي هذا الاطار تاتي لاطهار وقياس اثر اسعار النفط العالمية على ميزان المدفوعات العراقي خلال المدة (2000-2022) لكن التحليل الوصفي تم الاستعانة ببيانات المدة (2004-2021) لعدم توفر البيانات تلك المدة التي تم استخدامها في الجانب القياسي، حيث تم استخدام نموذج (VAR) وخلصت الدراسة الى وجود علاقة معنوية على المديين القصير والطويل، ان الصدمة الحاصلة في ميزان المدفوعات يؤدي الى زيادة في ميزان المدفوعات بمقدار (11244.24) مليون دولاراً في الفترة الاولى، اما في الفترة الثانية يؤدي الى انخفاض في ميزان المدفوعات بمقدار (-3916.83) مليون دولاراً. وان الصدمة الحاصلة في اسعار النفط لا يؤثر على ميزان المدفوعات في الفترة الاولى، لكن في الفترة الثانية يؤدي الى انخفاض في ميزان المدفوعات بقيمة (-42.97) مليون دولاراً. وهكذا يكون هناك تفاوتات في اثر تقلبات في اسعار النفط وميزان المدفوعات ولكن هذه الاثار تنخفض تدريجياً بمرور الزمن او الفترات في المدى الطويل، على سبيل المثال في الفترة السابعة ينخفض اثر تقلبات اسعار النفط حيث يزداد ميزان المدفوعات بقيمة (0.21) مليون دولار، و(17.94) مليون دولار نتيجة لصدمة قدرها انحراف معياري واحد التي قد تحصل في سعر النفط و ميزان المدفوعات على التوالي.

الكلمات الرئيسية: النفط، تقلبات اسعار النفط، ميزان المدفوعات، التحليل القياسي.

□ المقدمة:

يقوم الاقتصاد العالمي على علاقات اقتصادية مختلفة بين الدول، تنتج عنها فوائض لدول وعجز لدول أخرى تعمل كلها على تحقيق توازن الاقتصاد العالمي، هذه العلاقات الاقتصادية يتم رصدها في ميزان المدفوعات، حيث يعد همزة وصل بين الاقتصاد الوطني والاقتصادي العالمي، حيث تسجل فيه جميع العمليات الاقتصادية للدولة من السلع والخدمات والمساعدات وكل المعاملات الرأسمالية والذهب النقدي الداخلة والخارجة من و الى الدولة. شهد الاقتصاد العراقي تقلبات كبيرة ومستمرة منذ استقلاله ولحد الان، وبخاصة خلال العقود الاربعة الاخيرة نتيجة الحروب والافتقار الى الاستقرار السياسي والامني. تتسم اسعار النفط في السوق الدولية بالتقلبات الشديدة وعدم الاستقرار وبما ان النفط سلعة استراتيجية دولية ليست كسلعة اعتيادية فان التقلبات في الاسعار ناتجة عن عوامل مؤثرة في العرض والطلب، مما يؤدي الى خلق اختلال داخلي وخارجي في مختلف المتغيرات الاقتصادية وبخاصة ميزان المدفوعات، اذا أي آفاق لتحقيق النمو وتنويع الهيكل الاقتصادي لابد ان تكون من خلال بوابة القطاع النفطي، من خلال ما يوفره القطاع النفطي من فوائض مالية ضخمة تعد المصدر الرئيس لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق، اذ لعب القطاع النفطي دوراً رئيساً في تحديد مسار وطبيعة التنمية منذ اكتشافه وحتى الوقت الحاضر. وبالرغم من ضخامة تلك الإيرادات الا انها لم تحقق اي تطور وتنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، نتيجة الى سوء تخصيص واستغلال تلك الإيرادات مما انعكس سلباً على الاقتصاد العراقي وجعل منه رهينة للتغيرات الخارجية في أسعار النفط الخام.

اهمية البحث: تكمن اهمية البحث في كون الاقتصاد العراقي إقتصاد ريعي احادي الجانب لاعتماده الكبير على الإيرادات النفطية، لذا نحاول معرفة اثر التذبذبات في اسعار النفط على الاقتصاد القومي عن طريق تأثيرها على ميزان المدفوعات. وكذلك تحليل أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط وأهم التقلبات التي شهدت خلال مدة الدراسة.

مشكلة البحث: ان الاعتماد المفرط على العوائد النفطية في تقدير حركة النشاط الاقتصادي المحلي في العراق تسبب بتدهور مزمن في هيكل ميزان المدفوعات مدفوع بتوقعات تشاؤمية عززت من عدم

استقرار الحسابات المؤسسية لميزان المدفوعات، وان اغلب الاضطرابات التي تمت ترجمتها في ميزان المدفوات كانت بفعل عدم استقرار اسعار النفط دوليا في الغالب وهو ما دفع الباحث من اجل التحري في مضمون تلك العلاقة .

فرضية البحث: للاجابة على الاشكالية السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1- يعد النفط سلعة استراتيجية ومهمة، تتمثل أهم محددات أسعار النفط في قانون الطلب والعرض ويلعب دورا اساسيا في الاقتصاد العراقي.

2- انه من الممكن ان يكون هناك اثراً واضحاً لتقلبات اسعار النفط العالمية على ميزان المدفوعات العراقي خلال مدة الدراسة.

3- لا يوجد تأثير لتقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات العراقي خلال مدة الدراسة .

هدف البحث: تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على اثر التذبذبات المتسمة في اسعار النفط العالمية على ميزان المدفوعات العراقي، من خلال قياس وتحليل التأثير على هذا الميزان بالاعتماد على ادوات التحليل القياسي.

منهجية البحث: سيتم الإعتماد على منهجين الوصفي والاستقرائي على حد سواء في كتابة هذا البحث فالأول تم التطرق إلى الجانب النظري من الموضوع، أما المنهج الاستقرائي لاختبار تأثير تذبذبات أسعار النفط العالمية على ميزان المدفوعات.

المبحث الأول : الإطار النظري للبحث

لغرض التطرق الى الجانب النظري للبحث فقد تم تقسيم هذا المبحث الى المطالب التالية:

المطلب الأول: التعريف بالنفط الخام

أولاً : مفهوم النفط الخام والاسعار النفطية :بالعودة إلى معجم مصطلحات الصناعات النفطية نجد ان كلمة النفط تعني زيت البترول او البترول(PETROLEUM)وهي كلمة لاتينية مقسمة الى جزأين (PETR) وتعني الصخر، اما (OLEUM) تعني الزيت وبهذا يعني مصطلح زيت الصخر، وهو عبارة عن زيت خام سائل دهني له رائحة تميزه، وكما انها مختلفة الالوان بين الاخضر، والبني والاسود والاصفر، وكثافته النوعية تحدد لزوجته(بن كينيوار،اسامة،وحوتة،جمال الدين،2018 : 29-30). البترول هو سائل يتكون أساساً من الهيدروكربونات، ويحتوي على نسبة ضئيلة من الاوكسجين والكبريت والنيروجين ويتجمع في باطن الارض ولا يخرج منها الا بفعل العوامل الطبيعية كالكسور والفوالق والشقوق الارضية أو يخرجها الانسان بواسطة حفر الاباركما يعرف النفط بأنه عبارة عن خليط معقد يتألف من (200) أو أكثر من المواد الهيدروكربونية الخام و المركبات العضوية في الغالب، والتي تحتوي على تركيبات مختلفة. كما يعني ذلك السائل الكثيف القابل للاشتعال والذي يوجد في الطبقة العليا من القشرة الارضية. ويتكون من هيدروكربونات خاصة سلسلة الالكانات الثمينة كيميائياً، ولكنه يختلف في مظهره وتركيبته ونقاوته بحسب منطقه استخراجيه(بيبرس،2022 : 535-537)

ثانياً: اسواق النفط: ان سوق النفط الخام يمكن دراسته من خلال الاقتصاد النفطي على اساس ان سوق النفطية تتكون من مجموعة من الاطراف تتمثل بدول الانتاج والاستهلاك والشركات العاملة في الحقل النفطي او الطاقة. وبشكل عام فان السوق النفطي تتكون من اسواق احتكار القلة لمحدودية المنتجين للنفط في السوق العالمي (الليثي، 2005 : 360)، فضلاً عن خضوع السوق النفطي الى كثير من التدخلات والمؤثرة الخارجية الداخلة التي تجعل منه سوقاً من نوع خاص اذ يؤثر ذلك على اليات تحديد اسعار النفط الخام وعلى هذا الاساس فان سوق النفط يمكن اعتباره سوق خاص لكثرة الاطراف والمجاميع الكبيرة على جانبي الطلب او العرض فان ذلك يخلق اليات متعددة لتحديد سعر النفط الخام والسوق العالمي (سليمان واخرون، 2023 : 28).

ثالثاً: مفهوم السعر النفطي (price il0): وهو قيمة السلعة النفطية معبراً عنه بالوحدة النقدية للدولار الأمريكي الذي يعادل (159) لتراً والمكون من (42) غالوناً في مكان وزمان محددين ويعود استخدام هذا المصطلح الى الايام التي لم يكن النفط ينقل فيها عبر الانابيب وبالتالي فان مرونة الطلب السعرية تكون منخفضة في الاجل القصير لعدم وجود البدائل، بينما تكون مرتفعة في الاجل الطويل لاحتمال توفر مصادر الطاقة البديلة، وان العلاقة بين سعر البرميل النفطي بالكمية المطلوبة المحددة بالدولار الأمريكي تتوقف على اساس عاملين هما، الاول عامل الزمن: ان احلال اي مصدر للطاقة لحل مصدر اخر بالمدى القصير يكون صعب جدا عكس السلع الاخرى الاعتيادية (goods Normal) التي يكون الاحلال فيما بينها في المدى القصير سهل جدا. الثاني عامل (اثر) الاحلال : امكانية احلال مصادر الطاقة الاخرى بدلا من النفط لكن اسعارها تكون مرتفعة مثل طاقة الرياح (دعدوش، 2020: 7) .

رابعاً: انواع الاسعار النفطية: يمكن ان تعرض انواع أسعار النفط على شكل مجموعتين مصنفة حسب المدة الزمنية وكما يأتي:

أنواع الأسعار في مدة عقود الامتياز وعقود المناصفة والتملك الكلي والمشاركة ويشمل (العكيلي 2018:9) (الهيبي، 2000: 118).

1- السعر المعلن: هو ذلك السعر الذي يتم دفعه من قبل مشتري ولأي نفط خام في المكان الذي يتم فيه البيع، وفي حقيقة الامر انه سعر نظري لا يتفق عادة مع الواقع (لايجسد تفاعل قوى العرض والطلب) حيث يتم احتسابه على اساس الاتاوات الضريبية على الارباح (ابادي، والتميمي، 2019: 6)

2- السعر المتحقق: هو السعر المتحقق فعلاً مطروحاً منه الخصومات والتسهيلات والسماحات من السعر المعلن، الذي تقدمه الشركات الاحتكارية المنتجة من لترغيب المشتري او تجنب مشاكل السماحات، والتي تتضمن سماحات المحتوى الكبريتي ودرجة الكثافة والموقع الجغرافي وكذلك سماحات قناة السويس (عمر، 2013: 138).

3- السعر الضريبي: ويمثل سعر كلفة البرميل النفطي المستخرج مضافاً اليه الضرائب والتكاليف النقدية الأخرى للحكومة المعنية (الهيبي، 2011: 141).

4- سعر الإشارة: ويعد سعراً وسطاً بين السعر المعلن للنفط والمتحقق حيث ولكنه في الوقت ذاته اقل من السعر المعلن ويزيد على السعر المتحقق، وكذلك يعني سعر الإشارة الى متوسط لسلة متقاربة من حيث متباعدة من حيث الموقع الجغرافي والنوعية ودرجة الكثافة ليكون إشارة الى متوسط الأسعار بالاعتماد على درجة الكثافة، ونفوط الإشارة عديدة منها (النفط العربي الخفيف "مؤشر لأسعار أوبك و نفط غرب تكساس" الولايات المتحدة الأمريكية" و نفط برنت "بحر الشمال" المملكة المتحدة والنرويج) (عبدالرضا، 2011: 86). أنواع الأسعار في مدة ظهور الأسواق الجديدة كالأسواق الفورية وصفقات الاجل الطويل (الشمري، 2016: 65) (العكيلي، 2018: 10) (الهيبي، 2000: 121).

1- السعر الفوري: هو سعر الصفقات الفورية غير المتفق والمتعاقد عليها مسبقاً وتنتهي بعد انتهاء الصفقة ويتحقق في السوق الحرة او الفورية او المفتوحة للنفط الخام.

2- السعر الاسمي: هو القيمة النقدية لبرميل النفط معبراً عنه بالدولار الأمريكي.

3- السعر الحقيقي: هو السعر الاسمي الحالي بعد استبعاد تأثير التضخم والتغير في قيمة الدولار الأمريكي العملة التي يسعر بها برميل النفط .

4- السعر الارجاعي: هو سعر برميل النفط الخام المحدد وفق أسعار منتجاته المكررة والذي سمي بالبرميل المركب .

5- سعر صفقات الاجل الطويل: وهي الأسعار التي تحدد في الوقت الحاضر وقت التعاقد على ان يتم تسليم كمية النفط المتعاقد عليها في وقت لاحق، مثلاً تم التعاقد على شراء كمية محدد في عام (2003) على ان يتم استلام الكمية المحددة في عام 2006 وبأسعار مدة التعاقد أي أسعار عام (2003).
 خامساً:- تقلبات اسعار النفط :يعد النفط من السلع الاستراتيجية التي لايمكن الاستغناء عنها حيث يسهم بشكل كبير في ايرادات البلدان والنتاج المحلي الاجمالي وموازن المدفوعات والصادرات الخارجية لها . حيث تتسم اسعار النفط بالتذبذب بسبب ربط هذه الاسعار بقوى العرض والطلب والية السوق الحر (كريم ، وفرج ، 2019: 195). يمكن تعريف تقلبات أسعار النفط على إنها حالات عدم الاستقرار المتكررة في اسواق النفط والمتمثلة بالارتفاعات والانخفاضات الكبيرة والمتعاقبة التي تطرأ على اسعار برميل من النفط عبر الزمن، وبناء على ما تقدم فقد تعرضت اسعار النفط في الاسواق الدولية لتقلبات حادة ومستمرة، بسبب طبيعة الاسواق النفطية التي تتسم بعدم الاستقرار، الامر الذي انعكس على الايرادات النفطية للدول المنتجة والمصدرة وجعلها تخضع لتقلبات مستمرة، حتى اصبحت ظاهرة التقلبات مسألة مثيرة للقلق على المستوى العالمي(موسى، 2013 : 13-14). ونظراً لكون النفط الخام سلعة دولية استراتيجية، فان حصول تغيرات كبيرة ومفاجئة في اسعاره على كل من الدول المصدرة والدول المستهلكة يترك اثاراً وتتركز هذه الاثار بزيادة ايرادات الدول المصدرة للبترول في حالات الارتفاع وارتفاع كلف النقل والانتاج في الدول المستهلكة، ويكون الوضع معاكساً في حالة انخفاض الاسعار لكال الطرفين، وبالتالي فان جميع الدول المصدرة والمستهلكة تواجه تحدياً مشتركاً، يتمثل بالثبات الحاد والمتكرر باسعار النفط الخام على المستوى الدولي (عماد الدين، 2013 : 20-21). اما في العام (2022) فقد بدأت اسعار النفط بالارتفاع بشكل كبير حيث وصل الى (100) دولار/برميل كمتوسط سنوي وقد يكون بسبب النمو الاقتصادي العالمي، واخذ السعر بالانخفاض في العام(2023) حيث بلغ (82.95) دولار/برميل(www.sa.investing.com/commodities/real-time-futures).

المطلب الثاني: التعريف بميزان المدفوعات

اولاً: مفهوم ميزان المدفوعات :ادى التبادل الدولي للسلع والخدمات الى ضرورة التنظيم المحاسبي لمختلف التدفقات السلعية والخدمية والمالية بين الدولة والعالم الخارجي، هذا التنظيم يتم من خلال وثيقة محاسبية يصطلح ليها اسم ميزان المدفوعات ، وهي في غاية الاهمية الاقتصادية ، حيث تعد مرآة عاكسة لقوة الاقتصاد الوطني (خوشناو ، 2024 : 314). هناك عدة مفاهيم منها:

1- يعرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات بأنه عبارة عن(بيان احصائي يوفر بأسلوب منهجي منظم مايجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال مدة زمنية معينة).

(صندوق النقد الدولي: 2009، 9)

2- هو بيان يدون فيه قيمة المدفوعات والمقبوضات الناشئة بين دولة معينة والعالم الخارجي، وهو نتاج جميع انواع المبادلات الاقتصادية التي تنشأ بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في الخارج خلال مدة معينة متفق عليها لمدة سنة (David,2004:443) هو ذلك السجل المحاسبي الذي يخص جميع المعاملات الاقتصادية بين الاعوان الاقتصاديين المقيمين في الدولة ومع نظرائهم المقيمين في الدول الاخرى خلال مدة معينة وهي سنة(خوشناو، 2024 : 315).

3- كما يبين دور السياسات الاقتصادية المتبعة على هيكل التجارة الخارجية من حيث كمية ونوع السلع التي يتم تبادلها، مما يؤدي لمعرفة مدى التطور الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية (السريتي، 2009:229).

اذ ان ميزان المدفوعات يظهر الحالة الاقتصادية للبلد من خلال حالة بيانات ميزان المدفوعات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات يعد من الامور الحيوية والاساسية ، بالنسبة لاي اقتصاد؛ لان هذه المعاملات تعكس قوة الاقتصاد القومي، ومدى تناغمه مع التغيرات الحاصلة في الاقتصادات الدولية وعن طريق ميزان المدفوعات يمكن ملاحظة القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب والعرض على العملات الاجنبية.

ثانيا: الأهمية الاقتصادية والمالية لميزان المدفوعات (سيف الدين، ونجيب، 2022: 14-15) (بركات، 2017: 3) يعكس ميزان المدفوعات العلاقات الاقتصادية الدولية، فهو يبين صافي تعامل اقتصاد بلد مع اقتصاديات العالم الخارجي، بمعنى آخر انه يمثل الصورة المحاسبية لهذه العلاقات ولذلك فهو حظى بالكثير من الاهتمام ليس على مستوى صانعي القرار فقط بل على مستوى رجال الاعمال الاجانب والمستثمرين وكافة المتعاملين الاقتصاديين مع الدولة (بنوك، مؤسسات، أشخاص، حكومات... الخ) وتعود هذه الاهمية إلى أن ميزان المدفوعات يعكس الوضعية الاقتصادية للدولة من حيث مستوى تطور ونمو اقتصادها خلال مدة زمنية معينة وبالتالي فالتسجيل في ميزان المدفوعات يعد مسألة ذات أهمية وذلك للأسباب التالية:

1- يعكس ميزان المدفوعات من خلال المعاملات الاقتصادية التي يتضمنها درجة اندماج الاقتصاد القومي في الاقتصاد الدولي، إذ كلما كان حجم هذه المعاملات كبيرا يدل ذلك على درجة انفتاح الاقتصاد القومي على الاقتصاد الدولي. على العكس من ذلك، فانه كلما كان حجم هذه المعاملات صغيرا دليل على محدودية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

2- يعكس ميزان المدفوعات من خلال المعطيات الرقمية الواردة فيه قوة الاقتصاد أو ضعفه وموقعه من المنافسة الدولية ودرجة استجابته للمتغيرات الاقتصادية الدولية.

3- يعد ميزان المدفوعات أداة مهمة بيد صانعي القرار في الدولة لتخطيط علاقاتها الاقتصادية الخارجية وإدارتها. مثل تخطيط التجارة الخارجية من الناحية السلعية والجغرافية... الخ.

4- تستعمله بعض المؤسسات المالية العالمية ومنها صندوق النقد الدولي لدراسة وتحليل الاوضاع الاقتصادية للدولة، حيث يمكن دراسة ميزان المدفوعات عبر فترات متتابعة لمعرفة مدى تطور الهيكل الاقتصادي لهذه الدولة، كما يعد مؤشرا جيدا للحكم على المركز الخارجي لها. وعليه يمكن القول بأن بيانات ميزان المدفوعات توفر دلالات معبرة على الحالة الاقتصادي للدولة، الشيء الذي يمكن من متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي لهذه الدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية المنتهجة.

ثالثا:- العوامل الاقتصادية المؤثرة على ميزان المدفوعات (الروزياني، 2021: 5657) (سميه 2016: 121122) (مبارك، ومريمة، 2021: 542-53) :

1- التضخم: يؤدي ذلك الى ارتفاع الأسعار داخل الدولة، والتي تصبح أعلى نسبيا مقارنة بالأسعار العالمية، ما يخفض الصادرات وارتفاع الواردات في الوقت ذاته ، لأن أسعار السلع المنتجة محليا سوف تصبح اعلى نسبيا مقارنة مع اسعار السلع الاجنبية التي تصبح اكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وبالتالي زيادة الاستيرادات الأجنبية على الصادرات المحلية، وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية.

2- الاختلاف في سعر الفائدة: ان التغيرات في اسعار الفائدة تؤثر في حركة رؤوس الاموال حيث ان ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل يؤدي الى تدفق رؤوس الأموال إلى داخل البلد، بغرض استثمارها كامتلاك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك فان انخفاض سعر الفائدة يؤدي الى خروج رؤوس الأموال من داخل الدولة، و السبب هو ان المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث يتحول رأس المال الى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة العام للاستفادة من الفرق بين السعرين.

3- معدل نمو الناتج المحلي: يمثل الناتج المحلي الجاري من السلع والخدمات النهائية، أو هو القيمة الاجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها دولة ما خلال مدة زمنية معينة وهي سنة، أي انه يعد الدخل المكتسب، الذي يتحصل عليه الدولة خلال سنة ما بغض النظر عن عناصر الانتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل، سواء كانت محلية او أجنبية لايتميز بينها، وزيادة الدخل في الدولة يؤدي للزيادة الطلب على الاستيرادات، والعكس بالعكس (الانخفاض يؤدي الى تراجع الطلب على الواردات).

4- سعر الصرف والعرض والطلب على العملة: يوجد علاقة وثيقة للعرض والطلب على العملة وبين سعر صرفها بميزان المدفوعات، حيث أن زيادة الكمية من المعروض النقدي للعملة على الكمية المطلوبة منها، تؤدي الى انخفاض سعرها. بمعنى انخفاض قيمتها مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى مما يتطلب تخفيض الكمية المعروضة منها وزيادة الطلب عليها، بخاصة وان تخفيض قيمة العملة المحلية، يؤدي إلى ارتفاع الصادرات (زيادة الطلب على العملة المحلية لانخفاض سعرها)، وانخفاض في حجم الاستيرادات (انخفاض في عرض العملة المحلية). الا انه ليس ضروريا وجود علاقة بين العجز في ميزان المعاملات الجارية، وانخفاض قيمة سعر الصرف، حيث أن هناك امكانية زيادة الطلب والعرض على العملة المحلية، لأسباب لا تتعلق بتجارة السلع والخدمات، فتدفقات رؤوس الاموال قد تكون مصدرا للعرض والطلب على العملة المحلية، في سوق العملات الدولية.

رابعاً: خصائص ميزان المدفوعات (سليمة، 2021: 8) (الحصري، 2010: 49):

1- يسجل ميزان المدفوعات التدفقات والتغيرات التي تتم بالفعل، كما يسجل تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال التي أضيفت بالفعل أو خرجت ولا يسجل استثمار الدولة في الخارج أو ديونه

2- أهم ما يتميز به ميزان المدفوعات توازنه المحاسبي لأنه يأخذ مبدأ القيد المزدوج.

3- يهتم ميزان المدفوعات بالمعاملات الاقتصادية الخارجية فقط التي تنتج عنها حقوق للمقيمين لدى غير المقيمين أو حقوق لغير المقيمين تجاه المقيمين، ويقصد بالمقيمين كل الأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، الذين يعملون داخل الدولة، أما السائحون لا يعدون مقيمين ولذلك قيمة الدخل الناتج عنهم ليس له علاقة بميزان المدفوعات.

4- المدة الزمنية ليست بالضرورة أن تكون سنة وبتاريخها شهر كانون الثاني، مثلا اليابان تبدأ في الفترة الأولى من نيسان وتنتهي في شهر مارس. وأما الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية أن يكون إعداد ميزان المدفوعات فيها كل ثلاثة أشهر من اجل تقييم الوضع الاقتصادي لها واتخاذ الإجراءات المناسبة ولا تنتظر نهاية السنة.

المبحث الثاني: تحليل ميزان المدفوعات العراقي خلال مدة الدراسة.

المطلب الأول: تحليل هيكل الميزان التجاري العراقي: يعد الاقتصاد العراقي احد الاقتصاديات النامية الذي يعتمد في صادراته على القطاع النفطي اذ يعتمد الاقتصاد العراقي في تكوين ناتجه المحلي الاجمالي على القطاع النفطي واجمالي صادراته منه، كما ان الاستمرار بالاعتماد على القطاع النفطي لعملية التمويل دون القطاعات الأخرى واهمالها وعدم رفع نسبتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي الى جانب القطاع النفطي سيجعل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات الاقتصادية. ويعد الميزان التجاري المكون الاساسي في ميزان المدفوعات لما له من اهمية كبيرة في تقرير وضع الدولة الخارجي، اذ يعد الاقتصاد العراقي اقتصاد احادي الجانب حيث يعتمد العراق بشكل اساسي على الصادرات النفطية في تحقيق فوائض مالية ضرورية في سبيل تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تسهم الاستيرادات الرأسمالية في تحسين القدرة الانتاجية لكافة القطاعات التي تسهم بشكل مباشر او غير مباشر في عملية النمو الاقتصادي للبلد ان وجدت فعليا، اذ ان هذه الاستيرادات المتمثلة بالمعدات والآلات اللازمة لبناء وتطوير البنى التحتية في

العراق التي لا يمكن توفيرها الا من خلال التجارة الخارجية، مما يجعل العراق يرتبط بعلاقات اقتصادية واسعة مع اغلب الاقتصادات العالمية المتطورة. ومن المقاييس المهمة لقياس درجة التطور الاقتصادي للدولة هي الاستيرادات ويحدث هذا التطور من خلال السلع المستوردة الانتاجية او الاستهلاكية وتساهم الاستيرادات ايضا في تمكين الاقتصاد الوطني من الحصول على السلع الاستثمارية كمستلزمات انتاج للمساعدة في عملية التنمية، يعتمد الاقتصاد العراقي على السلع المستوردة لتغطية الطلب المحلي لعدم مرونة الجهاز الانتاج المحلي من تغطيته، الذي انعكس سلبا على الصناعات المحلية وذلك لضعف قدرتها على منافسة السلع الاجنبية التي تتميز بجودة وكفاءة عالية فضلا عن اسعارها المنخفضة مقارنة مع اسعار السلع المحلية وكذلك عدم توفر الحماية اللازمة لها (بريهي، كشيش، 2017 : 324) يبين الجدول (1) حجم التجارة الخارجية في العراق (الصادرات والاستيرادات) للمدة (2004-2021) يلاحظ من خلال الجدول ان الصادرات الكلية شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال المدة (2004-2008)، ففي العام (2004) ارتفعت من (18490) مليون دولار الى (63626) مليون دولار في العام (2008)، اي بنسبة نمو بلغت (244.11%) نتيجة لارتفاع حجم الصادرات النفطية الى (61111) مليون دولار في عام (2008) بعد ان كان (17751) مليون دولار في العام (2004) وذلك على اثر ارتفاع سعار وكميات النفط الخام المصدرة وبمتوسط نسبة مساهمة للصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات خلال مدة الدراسة بلغ (96%)، اذ بلغت كميات النفط المصدرة في العام (2008) نحو (1850) الف برميل/يوم مقارنة بالعام (2004) الذي بلغت كمية النفط المصدرة خلاله نحو (488) الف برميل/يوم، فيما ارتفع سعر برميل النفط العراقي في العام (2008) الى (88.8) دولار/برميل، بعد ان كان في العام (2004) (34.4) دولار/برميل (البنك المركزي العراقي، 2008: 19). كما يلاحظ من الجدول (1) انه منذ العام (2004) نتيجة الانفتاح الاقتصادي بدأت الزيادة الكبيرة وغير المنضبطة في الاستيرادات نتيجة للارتفاع الكبير في اسعار وكميات الصادرات النفطية وبالتالي الارتفاع في الإيرادات ومن ثم الزيادة في الإيرادات العامة وبالتالي زيادة في الانفاق، وكما هو واضح ان الاقتصاد العراقي لا يملك القدرة على تغطية الطلب المحلي اذ تتجه هذه الزيادة في الطلب نحو الخارج. لقد ارتفعت الاستيرادات فقد ارتفع وبشكل تدريجي خلال المدة ذاتها ففي العام (2008) بلغت الاستيرادات (32888) مليون دولاراً بعد ان كانت (19954) مليون دولاراً في العام (2004) بنسبة نمو بلغت (64.82%) وفي العام (2009) انعكس التراجع الحاد في تدفقات التجارة العالمية في اعقاب الازمة المالية العالمية على واقع التجارة الخارجية للدولة، فقد ادى انكماش الطلب العالمي على النفط والتراجع في اسعاره العالمية الى انخفاض حاد في كمية الصادرات النفطية للدولة، فانخفضت نسبة اجمالي الصادرات الى نحو (-28.76%) مقارنة بالعام (2008) وذلك بسبب انخفاض كمية الصادرات النفطية التي وصلت نسبة نموها الى نحو (-31.82%) وبالنسبة الى الاستيرادات الكلية للعام (2009) فأنها ارتفعت بقيمة وصلت الى (36858) مليون دولاراً مقارنة بالعام (2008) التي كانت (32888) مليون دولاراً اي بنسبة ارتفاع نحو (12.07%) وذلك بسبب اعادة البناء والتعمير وزيادة الاستثمار الاجنبي في تطوير قطاع النفط في العراق (صندوق النقد العربي، 2009 : 168)

جدول (1) الصادرات النفطية واجمالي الصادرات ومعدل نموها ونسبة مساهمة النفط الى اجمالي الصادرات ونسبة الصادرات الكلية والميزان التجاري للفترة (2004-2021) مليون دولار

السنوات	الصادرات النفطية	نسبة الصادرات النفطية %	الصادرات غير النفطية	نسبة النمو غير النفطية %	الصادرات الاجمالي	نسبة نمو الصادرات الاجمالي %	الصادرات الاجمالي	نسبة النمو الاجمالي %	الصادرات الاجمالي	نسبة نمو الصادرات الاجمالي %	الميزان التجاري مع النفط	نسبة نمو الميزان التجاري مع النفط %
2004	17751	-	739	1.08	18490	28.16	19954	-	18490	28.16	-	-
2005	22950	29.29	747	37.75	23697	28.83	18748	-6.04	23697	28.83	238.05	238.05
2006	29500	28.54	1029	-1.36	30529	32.49	21480	14.57	30529	32.49	82.85	82.85
2007	39433	33.67	1015	147.78	40448	57.30	21332	-0.69	40448	57.30	111.25	111.25
2008	61111	54.97	2515	-70.70	63626	33.35	32888	54.17	63626	33.35	60.80	60.80
2009	41668	-31.82	737	213.30	42405	-28.76	36858	12.07	42405	-28.76	-81.95	-81.95
2010	52290	25.49	2309	13.86	54599	56.84	39275	6.56	54599	56.84	176.26	176.26
2011	83006	58.74	2629	-88.51	85635	10.23	50581	28.79	85635	10.23	128.75	128.75
2012	94090	13.35	302	26.82	94392	4.93	59006	16.66	94392	4.93	0.95	0.95
2013	89359	-5.03	383	-47.00	89742	-5.83	59349	0.58	89742	-5.83	-14.11	-14.11
2014	84303	-5.66	203	-24.14	84506	-41.54	53177	-10.40	84506	-41.54	3.08	3.08
2015	49249	-41.58	154	-11.04	49403	-11.16	39045	-26.56	49403	-11.16	-66.94	-66.94
2016	43753	-11.16	137	183.94	43890	30.48	38713	-0.85	43890	30.48	-50.02	-50.02
2017	56879	30.00	389	221.85	57268	1408.00	38569	-0.37	57268	1408.00	261.19	261.19
2018	86234.7	51.61	1252	287.54	86359.9	-5.53	38875.7	0.80	86359.9	-5.53	2439.40	2439.40
2019	81100	-5.95	4852	-67.81	81585.2	-42.60	58138.3	49.55	81585.2	-42.60	-50.62	-50.62
2020	46672.8	-42.45	1562	65.56	46829	55.51	48149.8	-17.18	46829	55.51	-94.37	-94.37
2021	72563.5	55.47	2582	1.08	72822.1	28.16	13967	-70.99	72822.1	28.16	4356.02	4356.02

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الحسابات القومية، الحسابات الموحدة للفترة 2004-2021 .

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم احصاءات ميزان المدفوعات للفترة 2004-2021.

اما خلال المدة (2010-2013) فقد تحسنت اسعار النفط العالمية وارتفع النمو الاقتصادي العالمي حيث بلغت اسعار النفط العالمية أكثر من (103) دولار/برميل في العام (2013) وارتفعت قيمة الصادرات النفطية الى (89742) مليون دولار في العام (2013) بعدما كانت (52290) مليون دولار في العام (2010) اي بنسبة ارتفاع نحو (71.62%) والتي ادت الى ارتفاع اجمالي الصادرات الكلية الى (89742) مليون دولار في العام (2013) اي بنسبة ارتفاع نحو (64.37%) عن العام (2010) التي كانت (54599) مليون دولار وبالنسبة للاستيرادات الكلية ارتفعت قيمتها الى (59349) مليون دولار في العام (2013) بعدما كانت (39.275) مليون دولار في العام (2010) اي كان ارتفاعها بنسبة (51.11%) وذلك بسبب ارتفاع اقيام الاستيرادات من المعدات ومكائن النقل الى نسبة (38.5%) والمصنوعات المتنوعة التي بلغت نسبتها (15.8%) بالإضافة الى ارتفاع استيراد المواد الغذائية والوقود المعدنية والزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية الى (5.4% ، 9.8% ، 6.4%) من اجمالي الاستيرادات على التوالي (البنك المركزي العراقي، 2013: 82) وكانت المدة (2014-2017) متذبذبة بشكل كبير اذ ان جملة من الاحداث تسارعت خلال المدة المذكورة منها (الصدمة المزدوجة) الركود الحاد الذي اصاب الاقتصاد العالمي في العام (2014) واحتلال داعش لعدد من محافظات العراق، اضافة الى انخفاض اسعار النفط الى (36) دولار/برميل في العام (2016) تزامنا مع بدء سريان اتفاق خفض الانتاج الذي توصلت اليه دول منظمة اوبك مع منتجي النفط خارج اوبك، فضلا عن زيادة انتاج النفط الصخري للولايات المتحدة الامريكية الى نحو (419) الف برميل/يوم في العام (2017) مقارنة بالعام (2016) اي بنسبة ارتفاع (9.2%) ليصل الى نحو (5.806) مليون برميل/يوم (صندوق النقد العربي، 2017: 82)، كل هذه الاسباب ادت الى حصول اختلال في حجم التجارة الخارجية للعراق، لاسيما في كمية الصادرات النفطية التي انعكست سلبا على اجمالي الصادرات الكلية، اما حجم الاستيرادات الكلية فإنها ايضا تأثرت سلبا نتيجة للأسباب المذكورة اعلاه، اذ انخفضت بنسبة (7.7%) من اجمالي التجارة الخارجية وللمدة ذاتها اما المدة الاخيرة من الدراسة (2018-2021) فقد شهدت انخفاضا تدريجيا بالنسبة الى الصادرات النفطية

حيث بلغت الصادرات النفطية (72563.5) مليون دولار في العام (2021) بعد ان كانت في العام (2018) نحو (86234.7) مليون دولاراً، وبنسبة نمو سلبي بلغت (15.85-%)، وشهد اجمالي الصادرات ايضاً انخفاضاً تدريجياً بنسبة نمو سلبي بلغت (15.68-%) بمعنى ان صادرات الاقتصاد العراقي تعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي ويعزى سبب ذلك الانخفاض الى انخفاض اسعار النفط عالمياً تزامناً مع تفشي عدوى كورونا. وفيما يتعلق بالاستيرادات فقد شهد حيث بلغت (13967) مليون دولار في العام (2021) بعد ان كانت في العام (2018) (38875.7) مليون دولار وبنسبة نمو سلبي بلغت (64.07-%) بسبب ارتفاع اسعار صرف الدولار مقابل الدينار العراقي في نهاية العام (2020) ولحد الان. وفيما يتعلق بالميزان التجاري العراقي فقد حقق فائضاً طويلاً مدة الدراسة بأستثناء عامي (2004) و(2020) إذ قدر العجز في العام (2004) ب(1464-) مليون دولار ويعود ذلك للزيادة في الأستيرادات نتيجة التغيير السياسي بعد عام 2003 في العراق والحروب التي عاشها وما خلفته من تدمير في خطوط الإنتاج وانخفاض الصادرات النفطية، وفي العام (2020) قدر العجز ب(13208) مليون دولاراً ويعود ذلك الى تفشي جائحة الكورونا ومن ثم ركود الاقتصاد العالمي وانخفاض اسعار النفط عالمياً، اما الاعوام الاخرى من مدة الدراسة فقد حقق الميزان التجاري فيها فوائض متلاحقة ناتجة عن ارتفاع اسعار النفط والصادرات النفطية إلا ان هذا الفائض في الميزان قد إنخفض في العام (2009) ويمكن ان يكون سبب ذلك الأزمة المالية العالمية التي مارست أثرها على صادرات البلد لتنعكس بعد ذلك في ميزانه التجاري مما سبق يمكن القول بان الميزان التجاري العراقي يعاني من اختلالات هيكلية وذلك لاعتماده على مورد وحيد في حجم الصادرات الكلية وهي (صادرات النفط الخام) مقابل تراجع صادرات القطاعات الاخرى كما هو واضح من نسبة مساهمة القطاع النفطي كما مبين في الجدول (1) حيث اصبح القطاع النفطي اللاعب الرئيسي في عملية اعداد الموازنة للعراق وذلك باعتباره المصدر الاساسي في تحقيق الموارد المالية المتحصلة من العملة الاجنبية وايضاً في تحصيل الإيرادات وفي تمويل النفقات بشقيها التشغيلية والاستثمارية، التي تستنزف النسبة الاكبر من عوائد الصادرات وبالتالي العجز الميزان التجاري في حالة الازمات اذ أن حدوث اي مشكلة في اسعار النفط سينعكس بصورة مباشرة على الصادرات النفطية وبالتالي العجز في الميزان التجاري ومن ثم عجز في الموازنة العامة التي تمول عن طريق الصادرات النفطية، لذلك على الحكومة العراقية على الاقل بان تستغل الفوائض المالية المتحققة في الميزان التجاري في تطوير وانشاء البنى التحتية لإنتاج المشتقات النفطية وتطوير الصناعات البتروكيمياوية ومن ثم تسهم في تنويع الصادرات ولو في الاجل المتوسط على ان تراعي الفوائض المالية في المستقبل اجراء التنويع الحقيقي لبقية القطاعات الانتاجية الاخرى (غير النفطية) بالتالي تساعد في تلبية الطلب المحلي لتحقيق النمو الحقيقي والرفاهية الاقتصادية لكافة المواطنين في الدولة.

المطلب الثاني: تحليل درجة الانكشاف الاقتصادي للصادرات والاستيرادات في العراق: يعد الانكشاف الاقتصادي من المفاهيم الحديثة بالرغم من ظهوره في سبعينيات القرن الماضي، ولم تقلل حداثة هذا المفهوم من أهميته، فأصبح من المواضيع المهمة عالمياً كمؤشر يقيس درجة الانفتاح على العالم الخارجي ويعرف بانه: مدى حساسية النشاط الاقتصادي لأي دولة لظروف التجارة العالمية، أي تغيرات أسواق الاستيراد والتصدير العالمية، وتكمن أهمية هذا المؤشر في كونه يعكس مدى اعتماد الدولة على التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. وعليه فإن ارتفاع درجة هذا المؤشر تشير الى زيادة ارتباط الدولة بالعالم الخارجي من ناحية النشاط الاقتصادي ومن ناحية (التبعية الاقتصادية) ويجعله أكثر عرضة للخدمات الخارجية، والعكس صحيح عندما تكون درجة الانكشاف الاقتصادي منخفضة، يمكن القول ان أن درجة الانكشاف الاقتصادي مؤشر اقتصادي يقيس حساسية النشاط الاقتصادي تجاه

الصدمات الخارجية، ومدى ارتباط الدولة بالعالم الخارجي. كما يعد مؤشراً مهماً لزيادة النمو الاقتصادي عن طريق زيادة مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (العيثاوي، 2020: 55) تقاس درجة الانكشاف الاقتصادي وفق المعادلة الآتية: (رشيد، 2015: 43).

درجة الانكشاف الاقتصادي = (الصادرات + الاستيرادات) / (الناتج المحلي الإجمالي)

ومن خلال الجدول (2) نلاحظ حجم الانكشاف الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021)، وقد بلغت نسبة الانكشاف طوال مدة البحث أكبر من المعدل العالمي (45%-55%)، لذا يعد الاقتصاد العراقي منكشفاً اقتصادياً طول مدة البحث، إذ إن الميزان التجاري حقق عجزاً مالياً في العام (2004) بسبب ظروف الحرب فضلاً عن وجود حالة عدم الاستقرار الاقتصادي، ثم حقق الميزان التجاري فائضاً مالياً طوال مدة الدراسة، إذ إن هذا الفائض لا يعود إلى تنوع وقوة القاعدة الإنتاجية للقطاعات غير النفطية، وإنما إلى زيادة العوائد المالية المتحققة في قطاع النفط نتيجة لارتفاع أسعارها والتي تشكل النسبة الأكبر في حجم صادرات الدولة

جدول (2) درجة الانكشاف الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021) (مليون دولار)

السنة	GDP	GDP بدون النفط	نسبة الصادرات النفطية إلى %GDP	نسبة الصادرات غير النفطية إلى %GDP	قيمة الصادرات الكلية	نسبة الصادرات الكلية إلى %GDP	قيمة الاستيرادات الكلية	نسبة الاستيرادات الكلية إلى %GDP	درجة الانكشاف الاقتصادي %	درجة الانكشاف الاقتصادي بدون النفط %
2004	69092	31400	25.6	1.0	18490	26.7	19954	28.8	55.6	65.9
2005	70217	34626	32.6	1.0	23697	33.7	18748	26.7	60.5	56.3
2006	74244	36672	39.7	1.3	30529	41.1	21480	28.9	70.1	61.3
2007	88408	41174	44.6	1.1	40448	45.7	21332	24.1	69.8	54.2
2008	101180	45309	60.3	2.4	63626	62.8	32888	32.5	95.4	78.1
2009	107228	48956	38.8	0.6	42405	39.5	36858	34.3	73.9	76.7
2010	114018	55173	45.8	2.0	54599	47.8	39275	34.4	82.2	75.3
2011	122698	58907	67.6	2.1	85635	69.8	50581	41.2	110.9	90.3
2012	140221	67949	67.1	0.2	94392	67.3	59006	42.1	109.4	87.2
2013	150659	76098	59.3	0.2	89742	59.5	59349	39.3	98.8	78.4
2014	147564	71368	57.1	0.1	84506	57.2	53177	36.0	93.0	74.7
2015	155014	63523	31.7	0.1	49403	31.8	39045	25.1	56.9	61.7
2016	176436	62664	24.7	0.1	43890	24.8	38713	21.9	46.7	61.9
2017	177219	68116	32.0	0.2	57268	32.2	38569	21.7	53.9	57.1
2018	211146	126990	40.8	0.1	86360	40.9	38875.7	18.4	59.3	30.7
2019	215266	135430	37.7	0.2	81585	37.9	58138.3	27.0	64.9	43.3
2020	185930	141802	25.1	0.1	46830	25.2	48149.8	25.9	51.1	35.1
2021	207889	128237	34.9	0.1	72822	35.0	13967	6.7	41.7	23.5

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

* درجة الانكشاف الاقتصادي بدون النفط = (الصادرات غير النفطية + الاستيرادات) / الناتج المحلي بدون النفط + الاجمالي

من الجدول (2) يلاحظ ان اقل نسبة انكشاف للصادرات في عام (2016) التي بلغت نحو (24.8%) وذلك بسبب انخفاض قيمة الصادرات النفطية الى (437) مليون دولاراً نتيجة لانخفاض اسعار النفط العالمية التي وصلت نحو (36) دولار/برميل بعد ان كانت ما يقارب (47) دولار/برميل في العام (2015) فضلاً عن تباطؤ الاقتصاد العالمي ووفرة المعروض النفطي وتراجع الطلب على الطاقة، كل هذا جاء بالتزامن مع احتلال داعش لعدد من محافظات الدولة في العام (2014)، اما اقل نسبة انكشاف للاستيرادات فكانت في العام (2021) التي بلغت نحو (6.7%) وقد تكون ذلك بسبب ارتفاع اسعار الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار. فيما كانت اعلى نسبة انكشاف للصادرات في عام (2011) التي بلغت نحو (69.8%) وذلك بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمية الى ما يقارب (107) دولار/برميل، التي تعكسها نسبة الصادرات النفطية الى اجمالي الناتج المحلي اذ وصلت الى اعلى نسبة لها في العام ذاته وبلغت (67.6%) مما

يدل على تأثر الاقتصاد العراقي بعوامل خارجية (اسعار النفط) نتيجة لاعتماده على سلعة وحيدة في حجم الصادرات الاجمالية، اما بالنسبة الى الاستيرادات فان اعلى نسبة انكشاف سجلتها في العام (2012) اذ بلغت نحو (42.1%) وذلك بسبب ارتفاع النمو الاقتصادي في البلد الى نحو (8.6%) على اثر نمو النفقات الاستثمارية الى (25173) مليون دولار بعدما كانت نحو (15241) مليون دولار اي بواقع نسبة (39.4%) مما ادى الى ارتفاع الطلب المحلي على المكائن والآلات والمعدات تماشياً مع ظروف تغيرات ارتفاع اسعار النفط عالمياً. اما درجة الانكشاف الاقتصادي فان اقل نسبة تحققت في العام (2016) اذ بلغت (46.7%) بسبب انخفاض اسعار النفط عالمياً تليها في العام (2020) اذ بلغت (51.1%) وذلك بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي نتيجة تفشي جائحة كورونا وبما ان الاقتصاد العراقي احادي الجانب ويعتمد على سلعة وحيدة وهو النفط لتمويل ايراداته العامة ومن ثم النفقات العامة والنفقات الاستثمارية، وان اعلى نسبة انكشاف اقتصادي سجلت في العام (2011) اذ بلغت (110.9%)، ان تذبذبات اسعار النفط بين عامي (2011-2016) ادت الى تأثر الاقتصاد العراقي (ارتفاعاً وانخفاضاً)، مما يعني ان الاقتصاد الوطني يعاني من درجة انكشاف عالية نتيجة لاعتماده على سلعة وحيدة (النفط الخام)، التي تتأثر دائماً بتغيرات اسعار النفط في الاسواق العالمية

المبحث الثالث : قياس وتحليل أثر أسعار النفط على ميزان المدفوعات العراقي للمدة (2000-2022)
من أجل تحقيق اهداف وفرضيات الدراسة، تم تحديد المتغير المستقل (سعر النفط العالمي) والتابع (ميزان المدفوعات) وكما في الجدول (3) وعلى النحو التالي:

المطلب الأول: - متغيرات الدراسة والتوصيف الدالي

1- متغيرات الدراسة

جدول (3) متغيرات الدراسة

الرمز	التوصيف	الدلالة
X_1	متغير مستقل	السعر العالمي للنفط
Y_i	متغير تابع	رصيد ميزان المدفوعات

المصدر: من عمل الباحث

حيث يرمز (X) الى المتغير المستقل وهو سعر العالمي للنفط ، أما (Y) فهو يشير إلى المتغير التابع اي ميزان المدفوعات ويتمد مدة البحث (2000-2022) وهي مدة كافية لاجراء الدراسة بالطريقة القياسية الحديثة.

1. توصيف المتغيرات (The Descriptive Statistics)

جدول (4) توصيف المتغيرات

	X_1	Y
Mean	63.4473	2390.9304
Median	61	2701.2
Maximum	109.45	23336.1
Minimum	23.12	-13473.7
Std. Dev.	28.1634	9672.1282
Skewness	0.2312	0.2606
Kurtosis	1.8650	2.3529
Jarque-Bera	1.4394	0.6617
Probability	0.4868	0.7183
Sum	1459.29	54991.3999
Sum Sq. Dev.	17449.9188	2058101436.9286
Observations	23	23

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج الاحصائي (Eviews13)

يمكن تحليل متغيرات الدراسة للمدة (2000-2022) على وفق النتائج المتحصل عليها من خلال استخدام البرنامج الاحصائي (Eviews12) على النحو التالي:

$$Y=f(\ln X_1)$$

Correlations:

	Y	LX_1
Y	1	0.5255
LX_1	0.5255	1

1. ميزان المدفوعات (Y_i): يتضح من من خلال نتائج الجدول (3) ان المتغير ميزان المدفوعات خلال مدة الدراسة محصورة بين ادنى قيمة (-13473.7) واعلى قيمة (23336.1) وبتباين (9862.4) مليون دولاراً وبلغت

قيمة المتوسط (2390.9304)، والوسيط قدر ب (2701.2)، واما القيمة الاحتمالية لاختبار جارك بيرا (jarque-Bera) فهي (0.6617) وهي اكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (5%)، واستنادا الى ذلك فان المتغير ميزان المدفوعات يتبع توزيعا طبيعيا .

2. **سعر النفط برميل / دولار (X1):** يتضح من خلال النتائج الجدول (3) ان المتغير سعر برميل من النفط خلال مدة الدراسة محصورة بين ادنى قيمة (23.12) واعلى قيمة (109.45) وبتباين (86.33) مليون دولاراً وبلغت قيمة المتوسط (63.4473)، والوسيط قدر ب (61)، واما القيمة الاحتمالية لاختبار جارك بيرا (jarque-Bera) فهي (1.4394) وهي اكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (5%) واستنادا الى ذلك فان المتغير ميزان المدفوعات يتبع توزيعا طبيعيا .

المطلب الثاني اختبار الارتباط المشترك: نتائج الارتباط المشترك بين سعر النفط و ميزان المدفوعات العراقي معروضة في الجدول (5):

فرضية العدم H_0 : لا توجد علاقة إرتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين سعر النفط و ميزان المدفوعات العراقي
الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة إرتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين سعر النفط و ميزان المدفوعات العراقي.

جدول (5) نتيج اختبار الارتباط المشترك

Correlation Coe.	t-Statistic	Probability
0.557015359	3.073519943	0.005763795

المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج الاحصائي (Eviews13)

نستنتج بانه هناك علاقة ارتباط معنوية موجبة و طردية بين سعر النفط و ميزان المدفوعات العراقي للمدة (2022-2000) عند مستوى المعنوية للقيمة الاحتمالية (1%). حيث قوة الارتباط بين المتغيرين (55.7%) حيث تعد هذه النسبة علاقة شبه قوية بين المتغيرين المدروسين او اكثر لانه اكبر من (50%).

المطلب الثالث:- اختبار جذر الوحدة (استقرارية السلاسل الزمنية) (Unit Root Test)

هناك إختبارات عديدة للكشف عن جذر الوحدة، وسيتم في هذه الدراسة إستخدام كل من إختبار ديكي - فولر الموسع (ADF) (Agumented Dickey – Fuller test)، وإختبار فيليبس بيرون (Phillips-Perron test) وذلك عن طريق إختبار فرضية العدم (Null hypotheses) التي تنص على وجود جذر الوحدة أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة مقابل الفرضية البديلة (Alternative hypotheses)، التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة أي أن السلسلة الزمنية مستقرة (أحمد، 2011 : 148) يلاحظ بان متغيري سعر النفط و ميزان المدفوعات مستقرين في الفرق الاول بتوظيف الحد الثابت الحد الثابت مع اتجاه عام، و بدون الحد الثابت و اتجاه عام، في فترات الثقة (95%، 90%، 99%) على التوالي. كما موضح في الجدول (6)

جدول (6) نتائج إختبارات إستقرارية السلاسل الزمنية (جذر الوحدة)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)			
Null Hypothesis: the variable has a unit root			
		At Level	
		Y	X1
With Constant	t-Statistic	-2.747	-1.701
	Prob.	0.082	0.417
		*	No
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.657	-1.835
	Prob.	0.261	0.653
		No	No
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.622	0.062
	Prob.	0.011	0.692
		**	n0
At First Difference			
With Constant	d(Y)		d(X1)
	t-Statistic	-6.072	-3.726
	Prob.	0.000	0.011
		***	**

قياس وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات في العراق للمدة 2000-2022

With Constant & Trend	t-Statistic	-6.024	-3.611
	Prob.	0.000	0.053
		***	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.158	-3.705
	Prob.	0.000	0.001
		***	***
UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)			
Null Hypothesis: the variable has a unit root			
At Level			
		Y	X1
With Constant	t-Statistic	-2.747	-1.649
	Prob.	0.082	0.442
		*	No
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.657	-1.913
	Prob.	0.261	0.614
		No	No
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.622	0.145
	Prob.	0.011	0.718
		**	No
At First Difference			
		d(Y)	d(X1)
With Constant	t-Statistic	-6.191	-3.590
	Prob.	0.000	0.015
		***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.129	-3.437
	Prob.	0.000	0.073
		***	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.271	-3.576
	Prob.	0.000	0.001
		***	***

المصدر: من عمل الباحث باستخدام البرنامج الاحصائي (Eviews13)

بما ان بيانات السلسلتين الزمنيتين مستقرتين في الفرق الاول وان هدفنا هو معرفة تأثير تقلبات الاسعار على ميزان المدفوعات نقوم باجراء تحليل الاستجابة النبضية (Impulse Response Analysis) على نظام متجهات الانحدار الذاتي (VAR system)، لمعرفة اثر تقلبات الاسعار على ميزان المدفوعات بصورة خاصة واثار تقلبات تخلفات كل متغير على قيمته الحالية، وايضا معرفة اثر تقلبات تخلفات ميزان المدفوعات على اسعار النفط في فترات معينة.

المطلب الرابع:- صياغة النموذج (VAR Model)

1- مفهوم نموذج (نظام VAR): لقد أثبت نموذج (VAR) أنه مفيد بشكل خاص في وصف السلوك الديناميكي للسلاسل الزمنية الاقتصادية والمالية والتنبؤ. وغالبًا ما توفر تنبؤات أفضل من تلك الواردة من نماذج السلاسل الزمنية أحادية المتغير ونماذج المعادلات المتزامنة المستندة إلى النظرية. ان نموذج (VAR) هو تعميم لنموذج الانحدار الذاتي أحادي المتغير للتنبؤ بمتجهات السلاسل الزمنية، وتتكون من معادلة واحدة لكل متغير في النظام. يتضمن الجانب الأيمن من كل معادلة ثابتًا وتأخرًا لجميع المتغيرات في النظام، وتكون المعادلتين كالآتي:

$$Y_t = a_{10} + a_{11}Y_{t-1} + a_{13}X_{t-1} + a_{13}Z_{t-1} + U_{1t} \dots \dots \dots (1)$$

$$X_t = a_{20} + a_{21}Y_{t-1} + a_{22}X_{t-1} + a_{23}Z_{t-1} + U_{2t} \dots \dots \dots (2)$$

1- تحديد فترة التأخر (الابطاء او التخلف) المناسبة :

جدول (7) نتائج تحديد فترات التخلف (الابطاء) المناسبة

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: D(Y) D(X1)						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-270.688	NA*	4.94E+10	3.03E+01	30.39755*	3.03E+01
1	-266.079	7.681	4.64e+10*	30.23097*	3.05E+01	30.27190*
2	-264.003	2.999	5.89E+10	3.04E+01	3.09E+01	3.05E+01
3	-263.004	1.220	8.70E+10	3.08E+01	3.15E+01	3.09E+01
4	-260.712	2.293	1.17E+11	3.10E+01	3.19E+01	3.11E+01

المصدر: من عمل الباحث باستخدام البرنامج الاحصائي (Eviews13)

تم ادخال (5) فترات التخلف الى نظام (VAR) وذلك من اجل اختيار انسب فترة تاخر ، حيث يظهر من خلال الجدول (7) بان اشارة النجمة موجودة على اكثرية الاختبارات هنا ثلاث اختبارات من اصل خمسة تشير الى نسبية فترة تاخر واحدة (سنة واحدة، لان لدينا بيانات سنوية)، حسب اختبارات (FPE, AIC, HQ)، لذلك يمكن القول ان اختيار فترة التخلف او الابطاء واحد هو الانسب للبيانات المدروسة.

2- الصيغة العامة لنموذج VAR تكون كالآتي :

اذن منظومة النماذج المقدره بتوظيف ال VAR هي كالآتي:

$$D(Y) = - 0.3441 D(Y_{t-1}) - 3.0667 D(X1_{t-1}) + 1345.7379 \text{ -----(3)}$$

$$D(X1) = 0.00038 D(Y_{t-1}) - 0.0180 D(X1_{t-1}) + 3.4879 \text{ -----(4)}$$

يظهر من خلال المعادلة (1)، وجود علاقة عكسية بين تخلف سنة واحدة لسعر النفط وميزان المدفوعات حيث اذا ارتفع سعر النفط في سنة متخلفة زمنية واحدة ادى الى انخفاض ميزان المدفوعات بقيمة (3.0667) مليون دولاراً، ايضاً هناك علاقة عكسية بين تخلف سنة واحدة من ميزان المدفوعات و ميزان المدفوعات الحالية. فاذا ارتفع تخلف سنة واحدة من ميزان المدفوعات سيؤدي الى انخفاض ميزان المدفوعات الحالي بقيمة (0.3441) مليون دولاراً. وعندما يكون تخلف سنة واحدة لكل من سعر النفط و ميزان المدفوعات مساويا بصفر فان ميزان المدفوعات الحالي يساوي (1345.7379) مليون دولاراً اي كمعدل عام نستنتج بانه يوجد فائض في السنة الحالية.

المطلب الرابع:- تحليل الاستجابة النبضية Impulse Response Analysis: يعد تحليل الاستجابة النبضية خطوة مهمة في تحليلات الاقتصاد القياسي، والتي تستخدم نماذج الانحدار الذاتي المتجهة، والغرض الرئيس هو وصف تطور متغيرات النموذج كرد فعل لصدمة في متغير واحد أو أكثر. ويبين الجدول (8) نتائج تحليل الاستجابة النبضية للسلسلتين قيد الدراسة لمدة (7) فترات (سنوات).

يبين الجدول (A-8) اثر صدمة قدرها انحراف معياري واحد لكولاسكي الحاصلة لكلا المتغيرين على ميزان المدفوعات، ويبين الجدول (B-8) اثر الصدمة الحاصلة لكلا المتغيرين على سعر النفط في الفترات (السنوات) القادمة، فعلى سبيل المثال سبع فترات (سنوات).

يلاحظ من خلال الجدول (A-8) ان الصدمة الحاصلة في ميزان المدفوعات يؤدي الى زيادة في ميزان المدفوعات بمقدار (11244.24) مليون دولاراً في الفترة الاولى، اما في الفترة الثانية يؤدي الى انخفاض في ميزان المدفوعات بمقدار (-3916.83) مليون دولاراً. وان الصدمة الحاصلة في اسعار النفط لا يؤثر على ميزان المدفوعات في الفترة الاولى، لكن في الفترة الثانية يؤدي الى انخفاض في ميزان المدفوعات بقيمة (-42.97) مليون دولاراً. اما في الفترة الثالثة فان تأثير التقلبات في سعر النفط يؤدي الى ارتفاع في ميزان المدفوعات الى (15.56) مليون دولاراً، في حين ان الصدمة في تخلف واحد لميزان المدفوعات يزيد ميزان المدفوعات الحالي بقيمة (1335.43) مليون دولار. وهكذا يكون هناك تفاوتات في اثر تقلبات في سعر النفط و ميزان المدفوعات ولكن هذه الاثار تنخفض تدريجياً، وبمرور الزمن او الفترات في المدى الطويل، على سبيل المثال في الفترة السابعة تنخفض اثر تقلبات اسعار النفط و ميزان المدفوعات على ميزان المدفوعات. حيث تزداد ميزان المدفوعات بقيمة (0.21) مليون دولاراً، و(17.94) مليون دولاراً نتيجة لصدمة قدرها انحراف معياري واحد التي قد تحصل في سعر النفط و ميزان المدفوعات على التوالي.

جدول (8) نتائج تحليل الاستجابة النبضية

Response of Y:		
Period	Y	X1
1	11244.24	0
2	-3916.83	-42.97
3	1335.43	15.56
4	-454.69	-5.32
5	154.80	1.81
6	-52.70	-0.62
7	17.94	0.21

Response of X1:		
Period	Y	X1
1	15.46	14.01
2	4.06	-0.25
3	-1.58	-0.01
4	0.54	0.01
5	-0.19	0.00
6	0.06	0.00
7	-0.02	0.00

Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations Cholesky ordering: Y X1

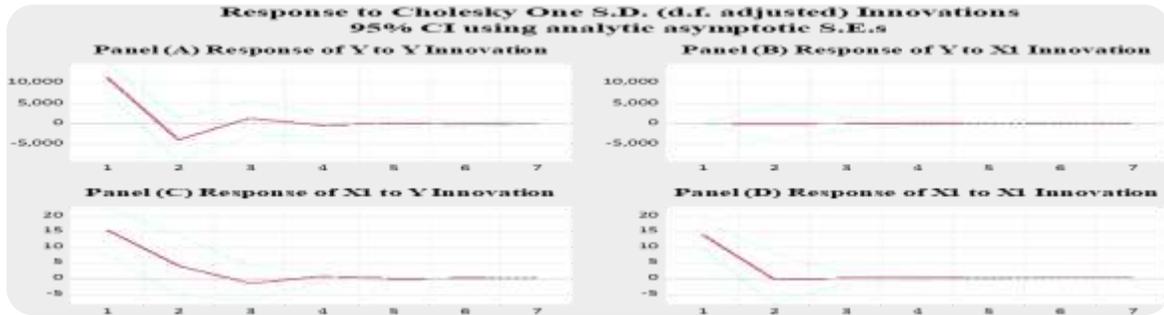
المصدر: من عمل الباحث باستخدام البرنامج الاحصائي (Eviews13)

اما بالنسبة لنتائج الجدول (8-B) فان اثر التقلبات التي قد تحصل في تخلف سنة واحدة لسعر النفط يؤدي الى رفع سعر النفط الحالي بقيمة (14.01) دولار، اما في الفترة الثانية فيؤدي الى انخفاض في اسعار النفط بمقدار (0.25) دولار. وان التقلبات التي قد تحصل في تخلف ميزان المدفوعات يؤدي الى رفع سعر النفط الحالي بمقدار (15.46) دولار في الفترة الاولى، وفي الفترة الثانية فيؤدي الى ارتفاع اسعار النفط بمقدار (4.6) دولار. اما في الفترة الثالثة فان تأثير التقلبات في سعر النفط يؤدي الى انخفاض في سعر النفط بمقدار (-0.01) دولار، وبنفس الاتجاه فان تقلبات في ميزان المدفوعات سوف يؤدي الى انخفاض اسعار النفط بمقدار (-1.58) دولار...، وهكذا يكون تفاوتوا في اسعار النفط ولكن بشكل ضئيل جدا نتيجة الصدمات في ميزان المدفوعات بمرور الزمن، حيث في الفترة السابعة تنخفض اثر التقلبات في ميزان المدفوعات على اسعار النفط بمقدار (-0.02) دولار، وفيما يتعلق باثر تقلبات اسعار النفط على اسعار النفط فان اثره يكون معدوما من الفترة الرابعة حتى الفترة السابعة، وان اثر هذه التقلبات معروضة في الشكل رقم (1).

المطلب الخامس:- تحليل اثر التقلبات عند التعرض لصدمة قدرها انحراف معياري واحد

ان الشكل (1) يوضح رد فعل ميزان المدفوعات بسبب صدمة قدرها انحراف معياري واحد حسب معيار لكولاسكي في ميزان المدفوعات و سعر النفط في اللوحتين ((A, B). حيث هناك تفاوت في قيم ميزان المدفوعات بدأ من الفترة الاولى حتى الفترة الرابعة، اي المدى القصير، ولكن بعد هذه الفترة اي الخامسة وما بعدها لا تبقى اي اثر لها. اي ان اثر التقلبات تتلاشى وتستقر في المدى الطويل، في مستوى معنوية (5%) حيث ان المنحنيات الحمراء واقعة في ما بين حدود الثقة (95%) المنقطات الزرقاء.

الشكل (1) اثر التقلبات عند التعرض لصدمة قدرها انحراف معياري واحد لكولاسكي على المتغيرات المدروسة



المصدر: من أعداد الباحث بالإعتماد على برنامج (Eviews 13).

وان استجابة سعر النفط بسبب صدمة قدرها انحراف معياري واحد حسب معيار كولاسكي في ميزان المدفوعات وسعر النفط في اللوحتين (C ، D)، حيث هناك انخفاض في قيم اسعار النفط بدأ من الفترة الاولى حتى الفترة و الثانية والثالثة على التوالي، اي المدى القصير. ولكن بعد هذه الفترات اي بعد الرابعة حتى الفترة السابعة لا تبقى لها اي اثر، اي ان اثر التقلبات تتلاشى و تستقر في المدى الطويل.

المطلب السادس:- تحليل التباين عند تعرض ميزان المدفوعات وسعر النفط الى صدمة: يبين جدول رقم (9) نتائج تحليل التباين عند تعرض ميزان المدفوعات وسعر النفط الى صدمة قدرها انحراف معياري واحد بمعيار كولاسكي. حيث في اللوحة (A) يتم تفسير (100%) من تباين خطأ التنبؤ في ميزان المدفوعات الحالي من قبل تخلف واحد لميزان المدفوعات في الفترة الاولى ولكنها تنخفض بنسب ضئيلة جدا في الفترات اللاحقة اي (99%) من التباينات في خطأ التنبؤ يتم تفسيرها من قبل ميزان المدفوعات الحالي في المدى الطويل (الفترة السابعة مثلا) وان سعر النفط لا تساهم في تفسير الاخطاء التي قد تحصل في تنبؤات ميزان المدفوعات في الفترة الاولى ولا في الفترات اللاحقة ايضا. بهذا نستنتج بان سعر النفط متغير خارجي بحت.

جدول (9) تحليل التباين عند تعرض ميزان المدفوعات وسعر النفط الى صدمة قدرها انحراف معياري واحد بمعيار كولاسكي

Variance Decomposition of D(Y):				Variance Decomposition of D(X1):			
		(A)				(B)	
Period	S.E.	D(Y)	D(X1)	Period	S.E.	D(Y)	D(X1)
1	11244.2430	100.0000	0.0000	1	20.8628	54.9051	45.0949
2	11906.9898	99.9987	0.0013	2	21.2557	56.5428	43.4572
3	11981.6531	99.9985	0.0015	3	21.3147	56.7830	43.2170
4	11990.2788	99.9985	0.0015	4	21.3217	56.8111	43.1889
5	11991.2782	99.9985	0.0015	5	21.3225	56.8144	43.1856
6	11991.3940	99.9985	0.0015	6	21.3226	56.8147	43.1853
7	11991.4075	99.9985	0.0015	7	21.3226	56.8148	43.1852

المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج (Eviews13)

اما في الجدول (9-B) نلاحظ بانه يتم تفسير (55%) من تباين خطأ التنبؤ في سعر النفط من قبل ميزان المدفوعات في الفترة الاولى ويزداد الى (56.5%) في السنة الثانية ويستمر بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى تصل الى (56.6%) في السنة السابعة، اي ان اكثر من نصف الاخطاء الحاصلة في التنبؤات المستقبلية في سعر النفط يفسرها ميزان المدفوعات، لذلك يعد متغيرا داخليا و ايضا متغير قوي نسبيا للتنبؤ بسعر النفط في الاجلين القصير و الطويل. اما تخلف واحد في سعر النفط يفسر تباين الاخطاء في سعر النفط الحالي بنسبة (45%) في الفترة او السنة الاولى. وتقل هذه النسبة الى (43.5%) في الفترة الثانية، ويستمر مساهمات تخلف واحد لسعر النفط في التنبؤ الذي يتم تفسيرها من قبل سعر النفط الحالي بالانخفاض ولكن بنسب ضئيلة جدا في الفترات اللاحقة الى ان يصل الى (43.18%) في المدى الطويل (الفترة السابعة مثلا).المطلب السابع:- اختبارات المعولية للنموذج المقدر يبين الجدول (10) الاختبارات الضرورية من اجل معرفة معولية نموذج (VAR) المقدر، حيث يلاحظ من خلال النتائج قبول فرضية عدم ورفض الفرضية البديلة، اي ان النموذج ليس له مشكلة الارتباط التسلسلي وعدم وجود تجانس التباين للبواتي وانها موزعة توزيعا طبيعيا.

جدول(10) اختبارات المعولية للنموذج المقدر

Test	d. f.	Statistic	Probability Value P-Value	Accept
Serial Correlation LM Tests	(4, 30.0)	Rao F-stat 1.053	0.397	H0
Heteroskedasticity Tests	12	Chi-sq 13.53426214	0.3314	H0
Normality Tests	4	2.122 Jarque-Bera	0.713	H0

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews13).

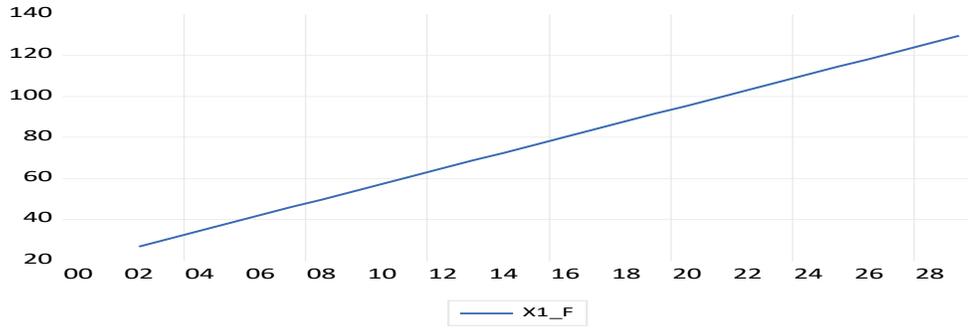
المطلب الثامن:- التنبؤ بقيم السلاسل للمدة (2000 – 2028)

1- التنبؤ بالاسعار العالمية لبرميل النفط وبالدولار الامريكي للمدة (2000 - 2028):

يبين الشكل (3) التنبؤ المستقبلي لاسعار النفط العالمية خلال المدة (2000-2028)، فعلى سبيل المثال في العام (2024) يتوقع ان يصل سعر النفط العالمي الى (110) دولار تقريبا، اما في العام (2028) قد يصل الى

(123) دولار بحسب تنبؤات الدراسة من خلال برنامج (Eviews13). اي ان اسعار النفط ذات اتجاه تصاعدي.

شكل (3) التنبؤ باسعار النفط للبرميل الواحد بالدولار الامريكى للمدة (2000 - 2028)

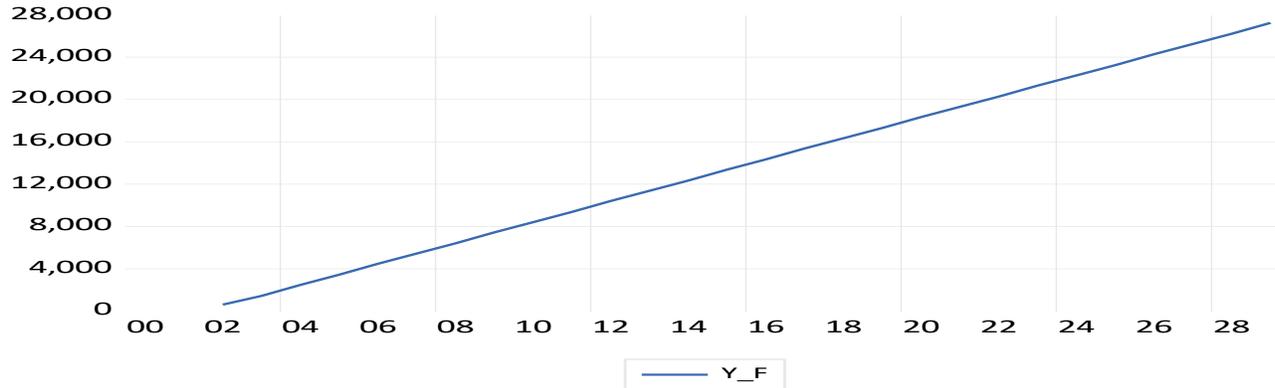


المصدر: من أعداد الباحث بالإعتماد على برنامج (Eviews13).

1- التنبؤ بميزان المدفوعات العراقي للمدة (2000 - 2028)

يبين الشكل (4) التنبؤ المستقبلي لميزان المدفوعات خلال المدة (2000-2028)، فعلى سبيل المثال في عام (2022) يتوقع ان يبلغ رصيد ميزان المدفوعات (22) مليار دولار تقريبا، وفي العام (2028) قد يصل الى (26) مليار دولار اي ان رصيد ميزان المدفوعات ذات اتجاه تصاعدي، بحسب تنبؤات الدراسة من خلال برنامج (Eviews13)، كما حصل في اسعار النفط .

شكل (4) التنبؤ بقيم ميزان المدفوعات للمدة (2000 - 2022)



المصدر: من أعداد الباحث بالإعتماد على برنامج (Eviews13).

الاستنتاجات:

1- يتحدد سعر النفط بعوامل ومحددات خارجية دولية تنشأ عن الظروف والأوضاع الاقتصادية كالعرض والطلب على النفط، وحجم الاحتياطي العالمي، والازمات المالية العالمية والسياسية فضلا عن عوامل أخرى كالعوامل البيئية والجيوسياسية.

2- اظهر تحليل ميزان المدفوعات العراقية أن الاقتصاد العراقي يعتمد على الصادرات النفطية فقط لان اقتصاده ريعي حيث وصلت نسبة الصادرات الى (98%) فيما تشكل القطاعات الانتاجية الاخرى نسبة ضئيلة في تركيبة الناتج المحلي الاجمالي مما يجعل الاقتصاد معرضا للصدمات الخارجية الحاصلة من التغيرات في اسعار النفط الخام في السواق العالمية.

- 3- ان أسعار النفط يتحدد من خلال قوى العرض والطلب، فان الطلب على الموارد النفطية يتحدد بمدى قدرة ورغبة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة، وهي الرغبة وليدة لحاجات مختلفة التابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين وخلال مدة زمنية محددة بغرض إشباع الحاجات سواء كانت لاغراض إنتاجية أو استهلاكية اما بالنسبة للعرض النفطي يعد العرض النفطي أحد أهم العوامل المؤثرة في الأسعار، فزيادة المعروض منه يؤدي الى انخفاض الأسعار والعكس بالعكس، إذا العلاقة بين العرض النفطي والأسعار هي علاقة عكسية.
- 4- أثبتت الدراسة القياسية وجود علاقة طردية بين سعر برميل النفط وميزان المدفوعات في المدة القصيرة حيث أن ارتفاع سعر النفط سيؤدي الى ارتفاع رصيد ميزان المدفوعات، وبعد تحليل النموذج اتضح قبوله من الناحية الإحصائية.
- 5- لعبت عوامل عديدة في التسبب بانخفاض اسعار النفط منها ارتفاع المعروض من النفط الخام بالاسواق العالمية، الا ان العامل السياسي كان له الدور الكبير ايضا في هذا الانخفاض.
- 6- التباطؤ في عمليات الاستخراج والتصدير للنفط الخام خلال المدة السابقة لدولة اقتصادها قائم على النفط لاسباب اقتصادية وامنية وسياسية وفنية لتعويض النقص في مدى مشاركة الجهاز الانتاجي (الصناعة والتجارة) في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.
- 7- ان تحقيق الفائض في الرصيد الكلي لميزان المدفوعات يرتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع أسعار النفط وانخفاضه يعيد نشوء عجز كبير في مختلف ارصده.
- 8- ليس هناك مشكلة الارتباط التسلسلي وعدم وجود تجانس التباين للبواقي وانها موزعة توزيعا طبيعيا.
- 9- وجود علاقة عكسية بين تخلف سنة واحدة لسعر النفط وميزان المدفوعات. حيث اذا ارتفع سعر النفط في سنة متخلفة زمنية واحدة ادى الى انخفاض ميزان المدفوعات بقيمة (3.0667) مليون دولار ايضا هناك علاقة عكسية بين تخلف سنة واحدة من ميزان المدفوعات و ميزان المدفوعات الحالية. فاذا ارتفع تخلف سنة واحدة من ميزان المدفوعات سيؤدي الى انخفاض ميزان المدفوعات الحالي بقيمة (0.3441) مليون دولار. وعندما يكون تخلف سنة واحدة لكل من سعر النفط و ميزان المدفوعات مساويا بصفر فان ميزان المدفوعات الحالي يساوي (1345.7379) مليون دولار اي كمعدل عام نستنتج بانه يوجد فائض في السنة الحالية.

المقترحات:

- 1) معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي من خلال تغير مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي مما يضمن تنويع الاقتصاد والحد من سيطرة القطاع النفطي لصالح القطاعات الانتاجية (زراعية صناعية، مصرفية، خدمية، سياحي. العمل على تنويع مصادر الدخل في العراق وتشجيع القطاعات الاقتصادية الاخرى، لما يمتلكه العراق من موارد بشرية وطبيعية من الممكن أن تساهم في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.
- 2) استخدام الإيرادات النفطية في تمويل مشاريع انتاجية مستدامة واستثمار فترات تصحيح اسعار النفط الخام في تمويل المشاريع الضخمة التي يصعب تمويلها من النفقات الاستثمارية للموازنة الاعتيادية.
- 3) تاهيل الاقتصاد العراقي لعصر ما بعد النفط من خلال الاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك بتحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال تطوير عمل الاسواق المالية، وخلق مصادر تمويل جديدة للاقتصاد .
- 4) خلق بيئة ملائمة لانشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة التي من شأنها أن تشكل قاعدة لتنوع الاقتصاد
- 5) ضرورة الاستفادة من الثروة النفطية عن طريق تصفية النفط الخام وتحويله الى مشتقات نفطية للاستفادة من القيمة المضافة لما يوفره من عوائد أكثر ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي.

- (6) ضرورة الاعتماد على سياسة مالية تعمل على زيادة مصادر الإيرادات العامة للدولة، وتطوير السياسات الضريبية بشكل تدريجي بما يلائم مع تطور الاقتصاد الوطني، والاقبال من الاعتماد على الإيرادات النفطية وكذلك توجيه السياسة المالية لزيادة الانفاق الاستثماري وتعزيز بناء المؤسسات التكنولوجية والابداعية.
- (7) ضرورة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، اي عدم تعارض اهداف السياستين المالية والنقدية
- (8) ضرورة السيطرة على معدلات التضخم ومحاولة تحقيق التضخم المستهدف الذي هو الهدف الرئيس للسياسات الاقتصادية لاجل تحقيق النمو الاقتصادي المرغوب.
- (9) من المفروض انشاء صندوق الثروة السيادية لادخار الإيرادات الفائضة في حالة ارتفاع اسعار النفط واللجوء اليها عند انخفاض الاسعار النفط او الصدمات النفطية.

REFERENCES

المصادر:

1. ابادي، مصطفى الكاظمي النجفي، والتميمي، على ثجيل يوسف، (2019)، تحليل تاثير النفط الخام في سوق الدولية على الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2019)، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية (34)، الاصدار (1-7).
2. أحمد، جمال محمد نجيب، (2011)، تقلبات أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها في ظل عدم التأكد في السوق الدولية، أطروحة دكتوراة، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة الموصل.
3. ألحصري، طارق فاروق، (2010)، الاقتصاد الدولي، ط1، المكتبة العصرية للنشر وتوزيع، مصر.
4. أليئي، محمد علي ، (2005)، النظرية الاقتصادية الجزئية ، الدار الجامعية للنشر ، الاسكندرية .
5. بركات، كوثر، (2017)، دراسة قياسية أثار تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر من الفترة الممتدة من (1985-2015)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر.
6. بريهي، فارس كريم، كشيش، ميس عبد الامير، (2017)، الاختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي للمدة (1994-2014) كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (23)، العدد(101).
7. بن كينوار، أسامة، وحوثة، جمال الدين، (2018)، أثار تقلبات أسعار المحروقات على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الصدمتين (2008) و (2014)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر.
8. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم احصاءات ميزان المدفوعات للمدة 2004 2021 (2021).
9. بييرس، محمد السيد محمد عطية ، (2022)، العلاقة المتبادلة بين أسعار الصرف وأسعار النفط الخام ،مجلة الدراسات القانونية، دورية علمية محكمة، المجلد 9، العدد 3.
10. خوشناو، صباح صابر، (2024)، السياسات المالية والنقدية والتوازن الاقتصادي ، هاتريك للنشر والتوزيع اربيل، العراق.
11. دعوش، على عبدالكاظم، (2020)، اسعار النفط ودول أوبك-علاقة متضادة، مكتبة الضاد للنشر والتوزيع، بغداد.
12. رشيد، هبة سعد، (2015)، تحليل العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2012)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.
13. الروزياني، نزار وليد قاسم، (2021)، أثار متغيرات السياسة النقدية على ميزان المدفوعات العراقي حالة دراسية للمدة (2004-2019) بإستخدام نموذج ARDL، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دهوك، كلية الإدارة والإقتصاد.
14. السريتي، السيد محمد أحمد، التجارة الخارجية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر.
15. سليمان واخرون، هيفاء يوسف، (2023)، اثر اسعار النفط الخام على الانكشاف الاقتصادي في العراق المجمل العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة احدى وعشرون، العدد (76).
16. سليمة، بورحلة ميلود لفضل، (2018)، انعكاسات التغير في أسعار النفط على الاستثمار العمومي في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية لفترة (1986-2016)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعقدة، المجلد (3) العدد (1)، جامعة ابن باديس، مستغانم.

17. سمية، حاجي، (2016)، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر (1990-2014)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر - بسكر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر.
18. سيف الدين، بن حسين، ونجيب، بن رخو، (2022)، أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2012-2016)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعرييج.
19. الشمري، حسين عبد الكريم جعاز، (2016)، توظيف عوائد النفط في دول ريعية مختارة وإمكانية الإفادة منها في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية إدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
20. صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.
21. عبدالرضا، نبيل جعفر، (2011)، اقتصاد النفط، دار الاحياء التراث العربي، بيروت.
22. العكيلي، مرتضى هادي جندي ناجي، (2018)، تأثير تقلبات أسعار النفط الخام العالمية على التضخم والنتائج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1988 - 2015) " رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد .
23. عماد الدين، محمد، (2013)، العوامل التي اثرت على تقلبات اسعار النفط العالمية، مجلة الازهر سلسلة العلوم الانسانية، غزة، المجلد (15)، العدد (1) .
24. عمر، فوزية غالب، (2013)، دراسة تذبذب اسعار النفط على المستوى العالمي والتحليلي الاحصائي للسلسلة الزمنية (2000-2009)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (9)، العدد (34)، البصرة.
25. العيناوي، مصطفى إسماعيل جاسم، (2020)، قياس وتحليل الصدمات الخارجية وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2017)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة.
26. كريم، ههوار عثمان وفرج، ماردين محسوم، (2019)، اثر تقلبات اسعار النفط على الموازنة العامة في العراق للمدة (2018-2019)، مجلة جامعة كرميان، المجلد (6)، العدد (4).
27. مبارك، قرقب، ومريمه، لكصاصي، (2021)، مقاربات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات-حالة الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد (10)، العدد (2)، جامعة تامنغست، الجزائر.
28. موسى، عبد الستار عبد الجبار، (2015)، التطور التاريخي لاسعار النفط الخام للمدة (1862-2010) مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد (18).
29. الهيتي، احمد حسين، (2011)، مقدمه في اقتصاد النفط، ط1، بيروت: الدار النموذجية للطباعة والنشر.
30. الهيتي، احمد حسين، (2000)، اقتصاديات النفط، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل .
31. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الحسابات القومية، الحسابات الموحدة للمدة (2004 2021).
32. Asterious, Dimitrius and Hall, Stephen G., (2007), Applied Econometrics, published By Palgrave Macmillan, Chaina.
33. David C . Colander, 2004, Macroeconomics (Fifth Edition; McGraw-Hill/Irwin: New York)

(www.sa.investing.com/commodities/real-time-futures).

قياس وتحليل أترتقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات في العراق للمدة 2000-2022

السنوات	ملحق 1- البيانات الخامة ميزان المدفوعات (مليون دولار)	سعر النفط (دولار)
2000	-804.2	27.6
2001	-804.2	23.12
2002	-2594.1	24.36
2003	-4188.1	28.1
2004	-4212	36.05
2005	4374.5	50.59
2006	7752.2	61
2007	11757.3	69.04
2008	18755.2	94.1
2009	-5817.3	60.86
2010	6266	77.38
2011	10393.7	107.46
2012	9254.7	109.45
2013	7860.9	105.87
2014	-11871.2	96.29
2015	-13473.7	49.49
2016	-8344.1	40.76
2017	2701.2	52.51
2018	-6595.8	69.78
2019	8724.6	64.04
2020	-8272.2	41.47
2021	10791.9	69.89
2022	23336.1	100.08

ملحق 2- تقدير نموذج VAR

Vector Autoregression Estimates		
Sample (adjusted): 2002 2022 , Included observations: 21 after adjustments		
Standard errors in () & t-statistics in []		
	D(Y)	D(X1)
D(Y(-1))	-0.3441 (0.2817) [-1.22158]	0.0004 (0.0005) [0.73828]
D(X1(-1))	-3.0668 (160.7793) [-0.01907]	-0.0180 (0.2983) [-0.06042]
C	1345.737966 (2467.886131) [0.54530]	3.4880 (4.5790) [0.76174]
R-squared	0.1142	0.0404
Adj. R-squared	0.0158	-0.0662
Sum sq. resids	2275794021.9030	7834.6200
S.E. equation	11244.2430	20.8628
F-statistic	1.1607	0.3790
Log likelihood	-224.0590	-91.9765
Akaike AIC	21.6247	9.0454
Schwarz SC	21.7739	9.1946
Mean dependent	1149.5381	3.6648
S.D. dependent	11334.2560	20.2046
Determinant resid covariance (dof adj.)		24816114240.9820
Determinant resid covariance		18232247197.4561
Log likelihood		-307.6732
Akaike information criterion		29.8736